الاستثمار الداخلي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة
(استراتيجيات التنمية المكانية في ليبيا)

ورقة بحثية

المؤتمر الدولي الثاني عشر للتنمية المستدامة

الباحث: أبوبكر عبد السلام السنوسي التومي

عضو الرابطة الأمريكية للتنمية المستدامة (USA-SD)
باحث دكتوراه بالجامعة الأمريكية للتكنولوجيا والعلوم والآداب

Internal Investment and its impact on achieving Sustainable Development
(Spatial Development Strategies)

Research Paper

The 12th International Conference on Recent Trends in Sustainable Development

RESEARCHER: ABOBAKER ABDELSALAM ELSANOUSI ALTOMMY

PhD researcher at US University of Technology, Science and Arts

Member of the US Association for Sustainable Development (USA-SD)

E-mail : atommy12345@gmail.com

1444هـ / 2023م

الملخص

الاستثمار هو الطريق الأمثل لتطوير الاقتصاد، وتحقيق التنمية المستدامة؛ ويساهم في تنويع الاقتصاد وزيادة الدخل القومي وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات.

يعمل الاستثمار الداخلي أو الخارجي على تفعيل وتطوير المناطق الاقتصادية الحرة والتجارة الحرة وتجارة العبور.

يسعى البحث إلى تقديم المعلومات والبيانات الهادفة إلى توعية المواطن بأهمية الاستثمار، وكيفية تحقيق تنمية اقتصادية، والانتقال بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديًا وماديًا وثقافيًا.

يهدف البحث إلى معرفة مفهوم الاستثمار ومزاياه وايجابياته وأثره في تحقيق التنمية المستدامة، وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الازدهار والرخاء، وبناء اقتصاد قوي يحقق إيرادات مالية كبيرة ودخل قومي متنوع ودائم.

يبين البحث ضمن محاوره المفاهيم الرئيسية للاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الداخلي بصفة خاصة ويشمل أهميته وأنواعه ومجالاته ودافعه، وأيضًا الخصائص المميزة له، ويتناول البحث أيضًا دور الدولة في تشجيع الاستثمار وتوجيهه من خلال القوانين المنظمة له وآليات تنفيذه.

يدعو البحث إلى تبني استراتيجية للاستثمار الداخلي قائمة على استخراج المواد الخام وتصنيعها محليًا بجودة عالية، وإشباع السوق المحلي بالمنتجات وتصدير الفائض منها، ويكون ذلك من خلال سياسة اقتصادية استثمارية تنظمها تشريعات محلية من قوانين ولوائح متكاملة، ومعلومات وبيانات متوفرة باستمرار توضح تلك السياسة وتفصيلاتها، ويدعو البحث أيضًا إلى عمل أبحاث ودراسات الجدوى للمشاريع الاقتصادية، وأعداد الخطط والأساليب الناجعة لحماية الاستثمارات والاقتصاد الوطني من الأخطار.

ويدعو البحث أيضًا إلى دراسة تجارب الدول الرائدة في تحقيق نهضة اقتصادية وتنمية مستدامة عن طريق تبني سياسة الاستثمار. واستخلاص الدروس المستفادة من تلك التجارب الدولية الناجعة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار - الاستثمار الداخلي – التنمية المستدامة

Abstract

Investment is the best way to develop the economy and achieve sustainable development. It contributes to diversifying the economy, increasing national income, providing job opportunities, eliminating unemployment, and achieving self-sufficiency in goods and products.

Internal or external investment works to activate and develop free economic zones, free trade and transit trade.

The research seeks to provide information and data aimed at educating citizens about the importance of investment, how to achieve economic development, and move the country to the ranks of developed countries economically, financially and culturally.

The research aims to know the concept of investment and its advantages and positives and its impact on achieving sustainable development, developing the national economy, achieving prosperity and prosperity, and building a strong economy that achieves large financial revenues and a diversified and permanent national income.

Within its axes, the research shows the main concepts of investment in general, and internal investment in particular, and includes its importance, types, fields, and motive, as well as its distinctive characteristics. The research also deals with the role of the state in encouraging and directing investment through the laws regulating it and its implementation mechanisms.

The research calls for adopting an internal investment strategy based on extracting raw materials and manufacturing them locally with high quality, satiating the local market with products and exporting surpluses, and this is done through an investment economic policy organized by local legislation of integrated laws and regulations, and constantly available information and data explaining that policy and its details, and calls The research also leads to conducting research and feasibility studies for economic projects, and preparing effective plans and methods to protect investments and the national economy from dangers.

The research also calls for studying the experiences of the leading countries in achieving an economic renaissance and sustainable development by adopting an investment policy. And drawing lessons learned from those effective international experiences.

المقدمة

أصبحت التنمية الاقتصادية في صلب الاستراتيجية العامة للدول، ومن أجل النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتها عملت الدول على وضع الخطط الاستراتيجية، وتطبيق إجراءات عملية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وتكوين نظام متكامل من خلال تبني مشاريع تنموية متعددة، واعتماد سياسة اقتصادية قائمة على تشجيع الاستثمار بنوعيه الداخلي أو الخارجي، وأعداد لوائح وقوانين وضمانات تنظم آلية الاستثمار، واستقطاب رؤوس الأموال، وتنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد مصادر تمويلية متنوعة ودائمة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل نسبة البطالة.

ويعتبر الاستثمار بنوعيه الداخلي أو الخارجي من العوامل الرئيسية في نجاح أي تنمية اقتصادية، وفي خلق فرص العمل، وفي تعزيز المشاركة الجماعية لتحقيق تنمية مستدامة تتوفر فيها كل الخدمات الأساسية والأنشطة الاستثمارية المختلفة من تمويل ودعم مادي ومالي.

وتسعى ليبيا إلى تحقيق نمو اقتصادي، ووضع الحلول الجدرية لكل العقبات التي تكون عائقًا أمام تحقيق التطور المنشود في كل البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وعمل الإصلاحات المطلوبة لتطوير الاقتصاد وتأمين الخدمات والبنى التحتية، وتحقيق تنمية شاملة مستدامة في شتى المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والحرفية المهنية، والقضاء على الفساد والرفع من مستوى المعيشة، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية والازدهار بالمجتمع.

الإشكالية:

تسعى الدول الناشئة ومن ضمنها ليبيا إلى النهوض باقتصادها وإيجاد وسائل ناجحة، ووضع سياسة اقتصادية متينة تقوم على أسس علمية صحيحة وتجارب دولية متكاملة في تحقيق التنمية المستدامة.

ولما كان مناخ الاستثمار الداخلي أو الخارجي الأساس لأي نظام اقتصادي قوي ودائم، جاء هذا البحث لأجل التعريف بالاستثمار الداخلي، وتوضيح أهميته، وبيان أثره في دعم التنمية وتطويرها وتحقيق الازدهار والرخاء بالدولة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث مع تزايد اهتمام الدولة بتطوير سياستها التنموية، وتحقيق نهضة اقتصادية من خلال تبني برامج قائمة على الاستثمار الداخلي أو الخارجي؛ حيث أن الاستثمار بنوعيه يعد مصدرًا مهمًا لتمويل المشاريع الاقتصادية وتطوير اقتصاد الدولة، وتحقيق النمو الاقتصادي وتكوين برامج تنموية مستدامة.

منهجية البحث:

اعتمد المنهج التحليلي الوصفي بهذا البحث، وذلك بالعمل على دراسة موضوع البحث بتفصيل وتحليله والخروج بإجابات مفصلة عن أسئلة هذا البحث، وإجراء بحث توضيحي لعرض وفهم تأثير الاستثمار الداخلي في التنمية الشاملة (المستدامة) بالمجتمع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تبيان الآتي: -

1- معرفة مفاهيم وجوانب الاستثمار كرؤية عامة، والاستثمار الداخلي كرؤية خاصة.
2- توضيح المزايا والنقاط الإيجابية للاستثمار الداخلي، واستعراض المعوقات والأخطار التي تواجهه.
3- تحليل وتقديم المعلومة عن الاستثمار، والمساهمة في نشر الثقافة الاقتصادية.
4- تحديد وعرض الخطوات التي تبنتها الدول الرائدة للنهوض باقتصاداتها، وذلك للسير على نفس النهج للدولة في تحقيق نهضتها التنموية.

أسئلة وفرضيات البحث:

1- ما أهمية الاستثمار الداخلي، وما هي خصائصه؟
2- هل الاستثمار الداخلي أداة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟
3- ما هو الدور الكبير للاستثمار في تطوير الاقتصاد بالدولة، والقيام بمشاريع استثمارية رائدة ودائمة، وتحقيق النمو وخلق فرص عمل جديدة؟
4- ما هي الأثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق منهاج الاستثمار الداخلي بالدولة؟
5- إلى أي مدى كان لاعتماد الاستثمار في بعض الدول الأثر الكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة؟

خطة البحث:

تم تقسيم موضوع البحث إلى أربعة محاور، وينقسم كل محور إلى عدد من المباحث كالآتي: -

المحور الأول: مفاهيم رئيسية عن الاستثمار

المحور الثاني: ماهية الاستثمار الداخلي

المحور الثالث: ضمانات الاستثمار الداخلي وتأثيراته

المحور الرابع: تجربة دولية في تحقيق الاستثمار الداخلي وتنمية المجتمع (نموذج مملكة النرويج)

المحور الأول: مفاهيم رئيسية عن الاستثمار

المبحث الأول: تعريف الاستثمار

يمثل الاستثمار أحد الأساسات التي يعتمد عليه في استحداث نمو اقتصادي داخل الدولة، وتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي في أغلب مجالات الحياة بالدولة، وصولًا إلى الرفاهية والمستوى المعيشي الرائد والازدهار الدائم بالدولة.

ويعرف الاستثمار بأنه العملية التي يتم من خلالها توظيف رؤوس الأموال أما بصفة مباشرة من أجل اقتناء الألات والمعدات والمواد الأولية أو بصفة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال المدخرة لتنشيط مشروع اقتصادي معين يعود بالمنفعة المادية على صاحب المشروع (المستثمر) والمجتمع معًا بشكل إيجابي على عملية التنمية (بلفرار، وحفاف، 2021، ص 681).

ويعرف أيضًا بأنه "هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها خلال فترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية لأموال المستثمر وتعويض كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل" (معروف، 2003، ص 18).

والاستثمار هو عملية تمويلية تكون بوضع عوائد مالية في مشاريع تنموية تم أعدادها وفق دراسات علمية من أجل النهوض بالاقتصاد بالدولة.

المبحث الثاني: أهمية الاستثمار

تتجلى أهمية الاستثمار في أنه يعمل على النهوض بالمستوى الاقتصادي للدولة وخلق تنوع اقتصادي وتكريس المشاركة الجماعية وتحقيق التنمية المستدامة، والخروج من أزمات الركود والبطالة، وتكريس العدالة الاجتماعية، وتحسين المستوى المعيشي، وذلك من خلال أنشاء المشاريع الاقتصادية والإنتاجية والخدمية والعمل على تطويرها باستمرار للرفع من مستوى الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، وتقديم أفضل الخدمات وسد احتياجات السوق من السلع الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. ويعمل الاستثمار أيضًا على توفير الأيدي العاملة الفنية الماهرة، والإداريين المحترفين وتدريبهم بصورة مستمرة للرقي بمستواهم والمحافظة على مستوي مهني عالي ودائم.

المبحث الثالث: أنواع الاستثمار

يحتوي الاستثمار على أنواع مختلفة منها: -

1- **الاستثمار المالي**: ويتضمن عمليات ليس فيها أصل حقيقي، وهو عبارة عن موجودات لشخص ما التزاماتها تقع على شخص على شخص آخر مثل: القروض والسندات أو حقوق الملكية مثل: الأسهم أو أية أوراق مالية أخرى مثل شهادات الإيداع (إبراهيم، والحمداني 1990، ص 15). والاستثمار المالي هو شراء الأصول المالية من سندات وأسهم وأوراق مالية لغرض الحصول على أرباح بعيدًا عن الأخطار.
2- **الاستثمار الحقيقي**: وهو الاستثمار الذي يوجد له أصول حقيقية مثل المباني والآلات والأراضي والصناعات المختلفة، أو هو موجودات لشخص ما التزاماتها لا تقع على شخص آخر (إبراهيم، والحمداني 1990، ص 15). حيث أن الاستثمار الحقيقي هو عملية البيع أو الشراء للأصول الحقيقية مثل المصانع والآلات والعقارات والمستشفيات.
3- **الاستثمار العام**: وهو الاستثمار الذي تقوم به الشركات والمؤسسات الخاضعة للدولة للقيام بمشاريع وأعمال وخدمات عامة لمواطني الدولة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وذلك بهدف اشباع حاجات الأفراد ورفع المستوى المعيشي، وتحقيق تنمية مستدامة.
4- **الاستثمار الخاص**: وهو الاستثمار الذي تقوم به شركات خاصة أو شخص معين أو مجموعة أشخاص غير مرتبطون بحكومة الدولة، ويسعون إلى تحقيق أرباح مالية، ويساهمون في تحسين النشاط الاقتصادي للدولة وتطويره باستمرار.
5- **الاستثمار البشري**: وهو الاستثمار في الموارد البشرية لغرض تطوير الإنسان وتأهيله عن طريق عمل خطط وبرامج تعليمية هادفة ودورات تدريبية مهنية بصفة دورية، لأجل تكوين كوادر بشرية مدربة مهنيًا ومؤهلة، يتم الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المستدامة، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المستقبلية في مجالات التنمية المستدامة.
6- **الاستثمار المحلي**: وهو الاستثمار الداخلي، ويتم فيه توجيه موارد الدولة المالية لدعم أنشاء مشاريع متنوعة اقتصادية واجتماعية وثقافية وخدمية داخل الدولة، وتوجيه واستقطاب رجال الأعمال المحليين للمساهمة بإمكاناتهم المالية وخبراتهم الفنية في تحقيق النهضة الاقتصادية بالدولة وفق قوانين ولوائح تنظم عملية الاستثمار الداخلي.

7- **الاستثمار الخارجي**: وهو استثمار تقوم به دولة أجنبية أو شركات دولية داخل الدولة الوطنية بغرض إقامة مشاريع تنموية في مختلف المجالات، وتتبناه الدول لأجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية والحصول عل التقنية المتطورة في تحسين الاقتصاد المحلي.

المبحث الرابع: مجالات الاستثمار

وهو شكل المشروع الاقتصادي الذي سيتم فيه الاستثمار لغرض تحقيق أرباح مالية، أو توفير خدمات وسلع ومواد ضرورية لأفراد المجمع بالدولة، ومن هذه المجالات: -

1- المجال الصناعي / مثل مصانع المواد الخام الأولية والتعدين وورش التصنيع المهني والمنتجات الحرفية والغذائية والمنسوجات والسيارات والمواد البلاستيكية.
2- المجال الزراعي / مثل مشاريع الاستصلاح الزراعي ومشاريع إنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني والسمكي والدواجن.
3- المجال الخدمي / مثل الأنشطة السياحية والتجارية ومشاريع البناء والأراضي والعقارات والمقاولات والبنى التحتية والطاقات المتجددة والاستيراد والتصدير والخدمات الصحية.

المبحث الخامس: أهداف الاستثمار

يهدف الاستثمار إلى الآتي: -

1- يهدف إلى تحسين اقتصاد الدولة وتطويره بما يتوافق مع التقدم التكنولوجي والاعتماد على الأدوات والتقنيات المتطورة، وصولًا لتحقيق التنمية المستدامة بالدولة.
2- توفير السلع والحاجات والخدمات الأساسية والضرورية للأفراد بالمجتمع بصورة دائمة وبأسعار مناسبة في متناول الجميع، تحقيقًا للرفاهية ومستوى معيشي مناسب.
3- تحقيق أرباح مالية عالية وزيادة حجم المبيعات، وبالتالي زيادة حجم الدخل القومي.
4- ضمان توفر السيولة المالية اللازمة بصورة مستمرة لدعم العملية الإنتاجية، والمحافظة على استمرارية المشروع الاقتصادي، وتحقيق الهدف المنشود من وجود المشروع.

المحور الثاني: ماهية الاستثمار الداخلي

المبحث الأول: تعريف الاستثمار الداخلي

تشمل الاستثمارات التي تحدث داخل الدولة جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الدولة بغض النظر عن نوع الاستثمار المطبق سواء كان ماديا أو حقيقيا، وفي أي مجال مثل المشاريع الزراعية أو التجارية أو الأراضي والعقارات أو السندات والأسهم والأوراق المالية. وهذه الاستثمارات يطلق عليها الاستثمار الداخلي الذي يكون داخل الوطن تقوم به شركات وطنية أو رجال أعمال وطنيون ضمن نطاق القانون الخاص بالاستثمار الخاص بالدولة.

ويمكن تعريف الاستثمار المحلي كذلك على أنّه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى أدوات الإنتاج الموجودة في المجتمع، سواء عن طريق إقامة مشاريع جديدة، أو توسيع مشاريع قائمة على المستوى المحلي (بلفرار، وحفاف، 2021، ص 682).

والاستثمارات الداخلية تمثل جميع الفرص المتاحة لغرض الاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن الأداة المستعملة مثل العقارات أو الأوراق المالية (زياد، 2008، ص 36).

ويتضح أن الاستثمارات الداخلية هي الاستثمارات التي تتم في رؤوس الاموال أو في الأوراق المالية أو الاستثمار في الصناعة أو التجارة أو في تنمية الموارد البشرية أو في التعليم والبحث والتطوير، سواء كانت خاصة بالقطاع الخاص أو القطاع العام، وتكون هذه المشاريع داخل الدولة.

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الداخلي

يتميز الاستثمار الداخلي (المحلي) بعدة خصائص؛ حيث يمتاز بالارتباط القوي بالبيئة المحلية للدولة معتمدًا على المواد الخام المحلية وكذلك جميع المتطلبات الضرورية واللازمة للعملية الإنتاجية المحلية، واقتصاره على المتطلبات التكنولوجية المتطورة من خارج الدولة فقط، ويمتاز أيضًا بسهولة الانتشار والتسويق في جميع أنحاء الدولة، ويمتاز بعوائد مالية وإيرادات مالية جيدة ومستقرة.

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الداخلي

يهدف الاستثمار الداخلي إلى رفع مستويات الإنتاج المحلي، وخلق الحركة الاقتصادية المحلية من توزيع وشحن ونقل وتحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم، وتقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية، وفتح آفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وتخفيض مستويات البطالة وإمداد سوق العمل بالأيدي العاملة والفنيين والإداريين، ويعمل على إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليًا التي تتماشى مع رغباتهم، وفتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج (عبداللاوي، وأمال، 2020، ص94).

ويهدف الاستثمار الداخلي إلى تنويع مصادر الدخل من خلال الاستثمار في عدة مجالات صناعية وزراعية وخدمية، والخروج من الاعتماد على مصدر الدخل الوحيد (النفط) والمعرض لمخاطر السوق من العرض والطلب وانخفاض الصادرات، وانخفاض الدخل القومي.

المبحث الرابع: دافع الاستثمار الداخلي

يعمل الاستثمار الداخلي من خلال دوافع وهي: -

1- السعي الدؤوب إلى تحقيق تنمية اقتصادية متنوعة شاملة ومستدامة.
2- الرغبة في تحقيق أرباح مالية، وزيادة الدخل وتطوير رأس المال، وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار.
3- وجود البيئة المناسبة للاستثمار فيها، التي تتمتع بالأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي، ووجود بنية تحتية وإدارية متكاملة، وسوق مالي متطور، وتوفر الأيدي العاملة.
4- توفر المعلومات وسهولة الوصول إليها حول انواع الاستثمارات المتوفرة، والفرص المتاحة للاستثمار فيها، والفوائد الممكنة منها، والطرق الناجعة لتجاوز الأخطار المحتملة.
5- وجود قوانين ولوائح خاصة بالاستثمار، تعمل على تنظيم برامج الاستثمار، وتكوين آليات لمتابعة أنظمة الاستثمار وضمان حقوق المستثمرين وتوجيههم ودعمهم.

المبحث الخامس: أدوات الاستثمار الداخلي

يتكون الاستثمار الداخلي من أدوات مالية ومادية كالآتي: -

أولًا / الأدوات المالية:

1- السندات – وهي عبارة عن وثائق خاصة بإقراض مالي، أو أتباث ملكية شيء ما، والحق في استخدام خدمات معينة، وهي سندات تصدرها الحكومة أو شركات ومؤسسات خاصة.

2- الأسهم – وهي عبارة عن وثائق مالية خاصة بالحق في ملكية المشروع أو الشركة التي تم الاستثمار فيها لغرض الحصول على أرباح مالية.

3- صناديق الاستثمار – وهي عبارة عن مجموعة من المستثمرين لهم هدف مشترك، يستثمرون أموالهم في مشاريع اقتصادية متنوعة، وتحتوي هذه الصناديق الاستثمارية على السندات أو الأسهم أو مؤسسات اقتصادية متنوعة أو كلها معًا.

ثانيًا / الأدوات المادية: -

وهي المشروعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والاجتماعية والخدمية والتعليمية والصحية، والعقارات والمباني والأراضي، والمعادن الثمينة كالذهب والفضة والبلاتين.

المحور الثالث: ضمانات الاستثمار الداخلي وتأثيراته

المبحث الأول: ضمانات الاستثمار الداخلي

حتى يكون الاستثمار المستحدث في الدولة ذو فائدة، ويحقق الهدف المنشود وهو تطوير الاقتصاد وتنشيطه وتحقيق تنمية حقيقية مستدامة، يجب توافر الضمانات الضرورية والحماية الكاملة للاستثمارات القائمة وعلى الدولة الالتزام بالنقاط التالية من أجل توفير ضمانات فاعلة لحماية الاستثمارات وهي: -

أ- على الدولة الالتزام بإصدار قوانين خاصة بتنظيم عملية الاستثمار والمحافظة على ديمومة القوانين واحترامها، وعدم تغيير القانون أو إحدى مواده إلا وفق المتطلبات الضرورية من أجل تطوير برامج التنمية المستدامة، وعند الحاجة الضرورية الملحة لذلك.

ب- المساواة بين المستثمرين وعدم التمييز بينهم، وتكون معاملتهم بالتساوي وفق اللوائح والقوانين الصادرة بالخصوص، والتي تمنح الثقة لدى المستثمرين.

ج- حماية المستثمرين واستثماراتهم، وذلك بضمان عدم صدور قرارات تعسفية بتأميم ومصادرة أملاكهم وحقوقهم في ملكيتهم للمشاريع الاستثمارية، وضمان عدم الحجز على أموالهم وعقاراتهم إلا في حدود ما يسمح به القانون ولضرورات المصلحة الوطنية.

د- وضع لوائح إجراءات إدارية تضمن للمستثمرين اللجوء إلى القضاء الوطني، واللجوء إلى التحكيم عند حدوث اختلافات ومشاكل داخل المشاريع التنموية.

المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الداخلي (المخاطر)

تتعرض الاستثمارات الداخلية أو الخارجية إلى مخاطر تعيق تقدم المشروع الاقتصادي وتعرضه إلى خسائر فادحة تسبب فشل المشروع والتأثير على اقتصاد الدولة، ومن هذه المخاطر هي: -

1. **مخاطر الفساد الإداري**: حيث يعد وجود فساد إداري بالدولة وانتشاره خطرًا يتسبب في انعدام ثقة المستثمرين نتيجة لاتخاذ قرارات تمييز بين المستثمرين وتفضل بعضهم على بعض، ويؤدي الفساد إلى انعدام الرقابة وحدوث فوضى في السوق المحلي، وكذلك يعمل على إبطاء النمو الاقتصادي ويقلل من الإيرادات نتيجة لقرارات إدارية غير مدروسة ومتغيرة باستمرار، وأيضًا انتشار البيروقراطية التي تؤدي إلى تعقيد إجراءات تراخيص المشروعات الاقتصادية الاستثمارية، ووجود أكثر من جهة إدارية مشرفة على الاستثمار مما يتسبب في تضارب الأراء واتخاذ القرار المناسب.
2. **مخاطر تنظيمية**: وتتمثل في عدم وجود قوانين ولوائح تنظم عملية الاستثمار والأنشطة الاقتصادية أو وجود قوانين استثمارية غير ثابتة تتغير باستمرار تقلل من ثقة المستثمرين، وكذلك وجود نصوص قانونية غير واضحة ولا تتوفر لها تفسيرات واضحة. وأيضًا عدم تكليف إدارة مؤهلة تجيد التعامل بمهنية عالية مع الاستثمار وأدواته.
3. **مخاطر فنية**: تكون من خلال عدم توفر المعلومات الكافية حول الفرص المتاحة والمجالات الممكن الاستثمار فيها، والمعلومات الخاصة بحالة السوق والأوضاع الاقتصادية بالدولة. وأيضًا قلة الأيدي العاملة والفنيين المهرة والإداريين المحترفين القادرين على إدارة المشاريع الاقتصادية الاستثمارية. وكذلك ضعف البنية التحتية من اتصالات وطرق ومواصلات ومطارات، وعدم توفر الإمكانيات الضرورية لها.
4. **مخاطر نظامية**: وهي التي من الصعب على المستثمر أن يؤثر عليها أو يغيرها أو يتنبأ بها، وهي مخاطر تتعلق بالنظام نفسه متل الحروب والزلازل والكوارث الطبيعية والبراكين ((إبراهيم، والحمداني 1990، ص 16).
5. **مخاطر التسويق**: وتتمثل هذه المخاطر في عدم وجود نظام مصرفي فاعل ومتطور، وأيضًا وجود ضرائب مرتفعة مفروضة على المشاريع الاقتصادية. وكذلك تأثر السوق بالعرض والطلب المرتبط بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، وعدم استقرار العملة المحلية وتعدد أسعار الصرف لها ينتج عنه ضعف القوة الشرائية نتيجة للتفاوت الكبير في مستوى الدخل للأفراد داخل الدولة. ومن المخاطر أيضًا تأثر العوائد المالية وقلتها نتيجة لقلة المعروض من الفرص الاستثمارية.

ومن ذلك يجب أن يكون لعائد الاستثمار ومخاطره علاقة إيجابية. إذا كان الاستثمار ينطوي على مخاطر عالية، فيجب أن يكون مصحوبا بعوائد أعلى. إذا كان الاستثمار أكثر أمانا، فغالبا ما يكون له عوائد أقل. وغالبا ما ترتبط الاستثمارات والمخاطر ارتباطا وثيقا بالظروف السائدة والمحيطة بالمستثمر (Hayes. 2022. Investment Basics Explained With Types to Invest In.) https://www.investopedia.com/terms/i/investment.asp

المبحث الثالث: طرق مواجهة الأخطار التي تقيد الاستثمار الداخلي

أ- تكوين آليات لمراقبة ومتابعة الآداء الإداري بالدولة، وتكوين فرق من الخبراء الاستشاريين لإعطاء أراء ونصائح، وتوفير معلومات متكاملة حول الأوضاع الاقتصادية والبرامج الاستثمارية وحركة الأسواق الداخلية والخارجية، لأجل اتخاذ القرارات السليمة والصحيحة حول الأنشطة الاقتصادية الاستثمارية، والحفاظ عليها من الأخطار المحتملة.

ب- وضع خطط عملية لمواجهة أخطار الكوارث الطبيعية من حيث اختيار المكان المناسب، وتحديد الإجراءات الواجب أتباعها عند حدوث كارثة طبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات، من أجل التقليل من الخسائر إلى أقل حد ممكن، وتكون هذه الخطط معدة مسبقًا قبل تنفيذ أي مشروع.

ج- يجب على المستثمرين أفراد أو مؤسسات أو شركات البحث عن القوانين الصادرة بخصوص الاستثمار في المكان القائم به المشروع الاستثماري، ودراستها والإلمام بنصوصها واكتشاف مدى فاعليتها في تأمين وحماية النشاط الاقتصادي الاستثماري وضمان حقوق المستثمرين.

د- توفير البرامج التدريبية الدائمة والمتطورة لتدريب وتأهيل الإداريين والموظفين والفنيين في مجال أعمالهم بالمشاريع والأنشطة الاقتصادية الاستثمارية، وعلى طرق السلامة والإسعافات الأولية والتأمينات الصحة.

المبحث الرابع: أثر الاستثمار الداخلي في التنمية داخل المجتمع

يعتبر الاستثمار الداخلي الطريق الأمثل لتطوير التنمية الاقتصادية المستدامة بالدولة، فهو يساهم في زيادة الدخل القومي والرفع من مستوى معيشة الأفراد وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة. ويتم اختيار الاستثمار الداخلي كاستراتيجية فاعلة وأساسية وتكوين خطة عمل متكاملة لأنشاء المشاريع الاقتصادية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة المحلية والنهوض بالاقتصاد بالمجتمعات بالدولة في مختلف المجالات.

والتنمية المستدامة يطلق عليها أحيانًا بالتنمية المستمرة أو المتواصلة، وفيها أن الإنسان هو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع التأكيد على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون إسراف أو تبذير، ووفق استراتيجية حالية ومستقبلية محددة ومخططة وبشكل جماعي وتعاوني وعلمي سليم، وذلك لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع (أبو النصر، وياسمين، 2017، ص 79).

وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية المستمرة والعادلة والمتوازنة والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (أبو النصر، وياسمين، 2017، ص 82).

ويعمل الاستثمار الداخلي على تطوير وتفعيل المناطق الاقتصادية الحرة، وذلك من خلال ضخ الأموال والدفع بالخبرات الفاعلة في تكوين الأسواق الحرة المترابطة مع بعضها، وتحقيق تبادل تجاري كبير ونظام تسويق متطور يعتمد على الأدوات التكنولوجية الحديثة والمتطورة، ويعمل أيضًا على تنشيط التجارة الدولية خصوصًا تجارة العبور. فتشجيع الاستثمار الداخلي وإقامة المشاريع الاقتصادية الاستثمارية واستغلال المواد الخام والمنتجات الزراعية والحرفية المحلية وتصنيعها، وتوزيع جزء منها لسد احتياجات السوق المحلي والجزء الآخر يصدر إلى خارج الدولة، ويعمل هذا على خلق سوق نشطة ورافد مهم للأسواق والمناطق الحرة بالدولة، ويعزز من تحقيق التنمية المستدامة وعلاقات دولية متينة.

وللاستثمار الداخلي أثر كبير في تحقيق الرفاهية الاجتماعية بالدولة، حيث يساهم الاستثمار الداخلي في استغلال الأيدي العاملة المتوفرة وفي محاربة الجهل والفقر والقضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل بالمشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة وفي المؤسسات والشركات الكبرى.

وقد جاء في توصيات تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة(2005)، الوصية (2) بأن تدعم استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، عملية تصعيد الاستثمارات العامة، وبناء القدرات وتعبئة الموارد المحلية، والمساعدة

الإنمائية الرسمية. وينبغي أيضًا أن توفر إطارًا لتعزيز الإدارة، وتعزيز حقوق الإنسان، وإشراك المجتمع المدني، والنهوض بالقطاع الخاص. وفي التوصية (3) ينبغي أن تسهم منظمات المجتمع المدني فعليًا في تصميم السياسات وتقديم الخدمات ورصد التقدم، وأيضًا أن تسهم شركات ومنظمات القطاع الخاص فعليًا في تصميم السياسات ومبادرات الشفافية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. (الأمم المتحدة (2005). الاستثمار في التنمية: خطة عمل لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). https://static.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/arabicoverview.pdf

ويساعد الاستثمار الداخلي في تكوين بنية تحتية متكاملة في جميع مجالات الحياة بالدولة، من طرق وجسور ومطارات ومواني واتصالات سلكية ولاسلكية، وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء.

ويساهم الاستثمار الداخلي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بتطبيق سياسة اقتصادية دائمة مبدأها تكافؤ الفرص في الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وصولًا إلى مجمع مزدهر.

ويرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، ويقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل "فجوة الاستثمار" وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. ولذا كان اتجاه صانعي القرار السياسي إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، ويعرف مناخ الاستثمار على انه" مجمل الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها (شلابي، 2012، ص 246).

المبحث الخامس: دور الدولة في دعم الاستثمار الداخلي والمحافظة عليه

تتمتع ليبيا بمزايا متعددة تسهم بفاعلية في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تتوفر على مقومات مثل وفرة المواد الخام والموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط العالم، وشاطئ طويل يطل على البحر الأبيض المتوسط ومناخ دافئ متوسط، وهذا الموقع المتميز يعتبر بحق بوابة أفريقيا، وهناك فرص كثيرة وكبيرة للاستثمار فيه، وخاصةً للاستثمار الداخلي في مختلف المجالات. وحيث أن الفرص المتاحة للاستثمار الداخلي في ليبيا والجنوب الليبي بصفة خاصة، في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والإمكانيات المادية والمالية متوفرة، فإن أجمالي البرامج الاستثمارية الموجودة بالجنوب قليلة مقارنة بالفرص المتاحة، حيث يحتوي الجنوب الليبي على خيرات كثيرة من أراضي صالحة للزراعة ووفرة المياه الجوفية وتوفر المواد الخام وأماكن سياحية خلابة. وكان الجنوب الليبي على مر العصور حلقة وصل وممر للقوافل والترحال والتجارة من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب وبالعكس. وفي الآونة الأخيرة أصبح الجنوب الليبي في أمس الحاجة إلى تنميته اقتصاديًا، واستغلال تلك الخيرات، وإنشاء مشاريع تنموية اقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، وفي مجال الطاقات المتجددة، وتطوير البنية التحتية وإقامة المناطق الحرة، وتكوين تجارة دولية عابرة للحدود مع الدول المجاورة، وتكوين حلقة وصل بين القارة الأفريقية والقارة الأوروبية.

وتسعى الدولة الليبية إلى تنمية الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة باعتماد سياسات ناجحة في تشجيع الاستثمار ودعم المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات؛ ففي مجال الصناعة

توجت الدولة نشاطها بإنشاء عدد من المصانع واستغلال المواد الخام المتوفرة، وإقامة مشاريع استثمارية لدعم السوق المحلي باحتياجاته من المواد المختلفة. وفي مجال الزراعة عملت على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي بعمل المشاريع الزراعية والحيوانية، وفي مجال السياحة عملت الدولة على تنشيط السياحة وتحفيزها لما تزخر به الدولة من مناطق سياحية رائعة، ويزخر الجنوب الليبي بمناطق سياحية خلابة بامتياز، حيث تتوفر مناطق أثرية وبحيرات وواحات صحراوية تحتاج إلى تشجيع الاستثمار فيها وتنميتها وتطويرها لجذب السياح ودعم الاقتصاد الوطني. وفي مجال الطاقة تعمل الدولة على الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي في أنتاج الكهرباء والتقليل من مصروفات المحروقات واستغلال مساحات الأراضي الشاسعة ووجود الطاقة الشمسية على مدار العام وبالأخص بالجنوب الليبي فهو ملائم لمثل هذه الاستثمارات.

وأصدرت الدولة قانون بشأن تشجيع الاستثمار في عام 2010م، الذي يهدف إلى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف أيضًا إلى:

1- تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنيًا ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة، وتوفير فرص العمل لها.
2- العمل على نقل المعرفة والتقنية وتوظيفها في الاقتصاد الليبي.
3- المساهمة في إقامة أو تطوير أو إعادة تأهيل الوحدات الاقتصادية الخدمية والإنتاجية بما يساعدها على المنافسة ودخول الأسواق العالمية.
4- تحقيق التنمية المكانية.
5- زيادة وتنويع مصادر الدخل.
6- ترشيد استهلاك الطاقة.
7- استغلال المواد الخام المتوفرة محليًا. (قانون تشجيع الاستثمار. 2010).
https://investinlibya.ly/Doc/LawNo(9)2010_Ar.pdf

وألزم القانون بإنشاء جهة إدارية مختصة تتولى تنفيذ أحكام القانون، وتعمل هذه الجهة على تشجيع استثمار الأموال الليبية الوطنية والأجنبية والترويج للمشاريع الاستثمارية بمختلف الوسائل الممكنة وتقوم بالآتي: -

1- دراسة واقتراح الخطط المنظمة للاستثمار.
2- تلقي طلبات الاستثمار، وتحديد مدى تحقيقها لأهداف هذا القانون.
3- جمع ونشر المعلومات، والمساهمة في أعداد الدراسات الاقتصادية المعلقة بإمكانيات الاستثمار في المشروعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة.
4- أتخاد الوسائل الكفيلة باستغلال رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.
5- توفير خدمة الشباك الموحد لتمكين المستثمر من الحصول على التراخيص والموافقات والخدمات اللازمة للمشروع.
6- دراسة تشريعات الاستثمار ومراجعتها من حين لأخر. (قانون تشجيع الاستثمار. 2010).
https://investinlibya.ly/Doc/LawNo(9)2010_Ar.pdf

وحدد القانون الشروط اللازم توفرها في المشروعات الاستثمارية، وكذلك مجالات الاستثمار وبعض المزايا المسموح بتقديمها للمستثمر مثل: أعفاء بعض المواد الخاصة بالمشروع والسلع المنتجة من الضرائب. وأوضح القانون حقوق المستثمر وضمانات المشروع، وطريقة تسوية المنازعات.

وأصدرت الدولة بقرار منها اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار، والذي يختص بالإجراءات الواجب أتباعها عند تطبيق قانون تشجيع الاستثمار. (قرار اللائحة التنفيذية لقانون تشجيع الاستثمار. 2010).

ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار الليبي ذو فاعلية جيدة، يجب الاستناد عليه في استقطاب الاستثمارات وتوجيهها لداخل الوطن لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وخلق اقصاد متنوع وشامل، ومداخيل قومية متعددة، وتطوير البنى التحتية وإيجاد فرص العمل والحد من البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرخاء والازدهار بالمجتمع، واللحاق بركب الدولة المتقدمة.

وأصدرت الدولة أيضًا قانون لتنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار تنفيذًا لما جاء بقانون تشجيع الاستثمار. وحدد القانون مهام المؤسسة، وهي استثمار الأموال المخصصة للاستثمار في الخارج على أسس الجدوى الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر في مختلف المجالات الاقتصادية على نحو يساهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها، وتحقيق أفضل العوائد المالية منها. ويجوز لها أسناد جزء من أموالها في الداخل. وبين القانون في مواده مكونان المؤسسة ومجلسيها، مجلس الأمناء ومجلس الإدارة وحدد اختصاصهما. (قانون تنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار. 2010).

https://kenanaonline.com/files/0070/70050/13.pdf

وأنشأت الدولة في عام 2009م الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة – (الهيئة العامة للتمليك والاستثمار سابقًا) - وتتولى الهيئة شؤون الاستثمار الوطني والأجنبي في السوق المحلي والإشراف على كافة أدواته وتهيئة المناخ الملائم ونقل التقنية وتنويع مصادر الدخل والعمل على زيادة مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التنمية الاقتصادية من خلال تمليك الوحدات العامة أو الإدارة الاقتصادية لها والتشجيع على إقامة المشروعات الخاصة. (قرار بشأن إنشاء الهيئة العامة للتمليك والاستثمار. 2009). https://security-legislation.ly/ar/law/34717

أن التنمية لم تعد من مسؤولية الدولة وأجهزتها فقط، بل أصبحت تعني مسؤولية المجتمع بأسرة، تقودها الحكومة، وبمشاركة حقيقية وفعالة من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، التي أصبحت ضرورة ملحة، وشرطا لازمًا لتحقيق أهداف التنمية (بوعيطة، وبوقرة، 2018، ص 56).

يجب على الدولة الاهتمام بدور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما له دور في تكوين أنشطة ومشاريع اقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة، والعمل على تشجيع مشاركة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في اعداد الخطط وأنشاء المشاريع الاقتصادية ودعم الأنشطة الحرفية داخل الوطن، وأشراكهم في أعداد اللوائح التنظيمية والقوانين الخاصة بالاستثمار للخروج بأفضل تشريع ممكن.

وضعت مجموعة البنك الدولي خريطة إصلاح الاستثمار، التي تقدم ثلاثة مفاهيم أساسية لمساعدة الحكومات على توضيح وضع بلدانها في الاقتصاد العالمي، وتحديد الأولويات، وتنفيذ رؤية البلد المعني على المدى البعيد على النحو التالي:

1) ليس الهدف من سياسة الاستثمار هو الاختيار بين الاستثمار المحلي والأجنبي، وإنما الربط بينهما عن طريق سلسلة القيمة المضافة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ويعني هذا أنه يجب ألا يقتصر تركيز الإصلاح التنظيمي على القوانين المحلية، ولكن ينبغي أن يسعى أيضاً لتحقيق الترابط بين هذه القوانين واتفاقيات الاستثمار الدولية التي تحكم على نحو متزايد الإنتاج على المستويين المحلي والدولي.
2) الاستثمار ليس صفقة، وإنما هو علاقة. من الضروري أن تتجاوز استراتيجية سياسات الاستثمار مسألة جذب الاستثمارات المبدئية – فهذا مجرد جزء ضئيل من الأمر برمته. وتأتي الفوائد الحقيقية التي تتحقق للدولة في مرحلة تالية في العلاقة، عندما ينجح البلد المعني في الاحتفاظ بالاستثمار وبناء علاقات قوية مع أنشطة الأعمال المحلية.
3) ليست جميع أنواع الاستثمار متماثلة. فالأنواع المختلفة من الاستثمار لها آثار مختلفة على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، ومن ثم تستلزم سياسات مختلفة.

وسيكون لدى البلدان التي يمكنها تطبيق هذا الإطار على سياساتها ورؤيتها للاستثمار أساس منطقي لتنفيذ استراتيجية للاستثمار من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق نتائج كبيرة (Roberto Echand & Erin Scronce. Three Key Ideas

for Creating Effective Investment Policies.) https://blogs.worldbank.org/trade/three-key-ideas-creating-effective-investment-policies

المحور الرابع: تجربة دولية في تحقيق الاستثمار الداخلي وتنمية المجتمع (نموذج مملكة النرويج)

تعد مملكة النرويج من الدول الرائدة في مجال التنمية المستدامة الاقتصادية والبشرية ومكافحة الفساد، حيث شهدت نهضة اقتصادية كبيرة منذ السبعينات من القرن الماضي بعد الاكتشافات الكبيرة من النفط والغاز وكذلك لامتلاكها موارد طبيعية من المعادن ومساحات شاسعة من الغابات، وعدد من الصناعات الكبرى مثل: بناء السفن والشحن البحري والصيد البحري وصناعة الكيماويات والتعدين والأخشاب والمنتجات الورقية. وتتمتع مملكة النرويج باستقرار سياسي، فلديها نظامًا ملكيًا دستوريًا ديمقراطيًا برلمانيًا.

حرصت مملكة النرويج بعد اكتشاف النفط في عام 1969، - (يشكل النفط والغاز جزءاً مهماً من ثروة النرويج الوطنية) - على ألا يتسبب هذا الاكتشاف، والفائدة الكبيرة التي سيتم تحقيقها من خلال بيع النفط والغاز في اعتماد الدولة الكلي عليه، والوقوع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه هولندا والذي يعرف باسم الداء الهولندي (حيث تم الاعتماد على مبيعات صادرات الطاقة للنفط والغاز فقط، وإهمال صادرات القطاعات الأخرى).

وسعت مملكة النرويج من البداية على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومستقرة، ووضعت خطط مستقبلية طويلة الأمد لمدة (10) سنوات وأخرى لمدة (5) سنوات من أجل تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ودعم القطاع الخاص، ودعم المنتجات الزراعية. وعملت على توسيع أنشطتها الصناعية، وقامت بإيجاد فرص عمل للتقليل من معدلات البطالة، وتكوين رؤية وسياسة مفادها الاعتماد على العمل في القطاعات الأخرى بدل الاعتماد على النفط والغاز.

وركزت مملكة النرويج على تنويع اقتصادها من خلال تطوير مشاريع البنية التحتية، ودعم الصناعات الصغرى والمتوسطة المحلية والمنتجات الزراعية، وأنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف المجالات داخل الدولة، وبرامج اجتماعية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية بالمجتمع، وتوفير حياة كريمة ولائقة للشعب. واستقطاب المؤسسات العلمية ذات التجارب الرائدة في الأبحاث والدراسات الخاصة بالاستثمار.

حيث أن تجربة مملكة النرويج في التنويع الاقتصادي لم تعتمد في نهضتها الاقتصادية على ثروتها الطبيعية الضخمة في قطاع النفط والغاز بل ابتكرت صناعات متطورة وغير تقليدية ليس لها علاقة بالنفط والغاز مثل تكنولوجيا نظام تحديد المواقع الجغرافية عن طريق الأقمار الصناعية وزراعة الأسماك وتكنولوجيا المعلومات وتوليد الطاقة وبناء المنصات والحفارات ووسائل النقل الحديث وبصفة خاصة السفن الضخمة وقد أثبتت فيها تفوقا غير مسبوق على مستوى العالم (محمد. 2010. ندوة تدعو إلى الاستفادة من تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي.) https://www.albayan.ae/economy/2010-10-27-1.297649

عملت مملكة النرويج على إدارة الإيرادات النفطية بكفاءة عالية ومهنية كبيرة، حيث قامت باستغلال العائدات الواردة من بيع النفط والغاز في الاستثمار في تأسيس صندوق استثماري يسمى " صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي" من أجل تأمين رأس مال جيد للأجيال المستقبلية، وكذلك تمويل المعاشات التقاعدية للشعب وتأمينها بما يتلاءم مع الزيادات المستقبلية في مرتبات المتقاعدين، وايضًا لحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط والغاز. وعملت على استثمار جزء من عائدات الصندوق السيادي داخليًا في تطوير المرافق والبنية التحتية والمشاريع الاقتصادية المهمة بالدولة.

إن اقتصار تمويل الإنفاق الحكومي من عوائد استثمار الصندوق فقط وليس على الإيرادات نفسها بحد ذاته سياسة رشيدة تدعم عدم استهلاك إيرادات النفط بشكل مباشر بل تقوم باستثمار الإيرادات في أصول مالية وعقارية متنوعة المخاطر ذات عوائد مستقرة ودائمة، وهذا يسمح لها بتوفير مصدر تمويل للإنفاق الحكومي حتى بعد نضوب النفط، كما عملت على عدم استثمار تلك الإيرادات في داخل النرويج من أجل إتاحة دور أوسع للقطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنويعه. (قومان. 2016. كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط؟) https://www.noonpost.com/content/10252

قامت مملكة النرويج بتطبيق الحكومة الإلكترونية والاعتماد على نظم المعلومات في كل مرافق الدولة، وفي المؤسسات والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات والوصول إليها بكل سهولة ويسر، والمساعدة في الرقابة واتخاذ القرار السليم والقضاء على الفساد والبيروقراطية الإدارية، والمساهمة في الإنتاج والاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور.

فلمملكة النرويج تقاليد راسخة فيما يتعلق بالانفتاح والنزاهة والشفافية، ويؤكد نظام السلوك في الخدمة المدنية أن لكل المدنيين الذين يستعملون الخدمات الحكومية حق الاطلاع على المراحل التي مرت بها معاملاتهم قبل التوصل إلى النتيجة النهائية. بالإضافة إلى هذا فإن مكتب المراقب المدني حريص جدًا على مراقبة تصرفات الموظفين وتصحيح أخطائهم إذا ما انحرفوا عن نصوص هذا النظام. وتشكل حرية الصحافة حماية أخرى للمواطنين؛ حيث إن من حق الصحافة الاطلاع على معظم الوثائق الحكومية ما عدا نسبة ضئيلة والتي تتعلق بسلامة وأمن البلد، ولقد أدت كل هذه الحمايات إلى ثقة كبيرة بين المواطنين والشركات العالمية بأن الحكومة تستعمل صلاحياتها بأمانة وحياد تام؛ بالإضافة إلى كونها معرضة طوال الوقت إلى التدقيق والتصحيح إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك. (بلقاسم، 2010، ص368).

عملت مملكة النرويج على تطبيق سياسة استثمارية خاصة بالشركات الأجنبية التي تعمل داخل النرويج بأن تعمل على شراء متطلباتها من السوق المحلي في حال توفرها، وأيضًا أشراك الشركات المحلية في أعمالها ونقل الخبرات وأساليب العمل والإدارة إلى الشركات المحلية للاستفادة والتطور.

قامت وزارة المالية في النرويج في عام 2000 على استحدث نظام لضمان الجودة للمشروعات الاستثمارية العامة مثل (مشروعات البنية التحتية) وهو "برنامج ضمان الجودة"، حيث قامت وزارة المالية بعقد اتفاق إطاري مع مجموعات من الخبراء الاستشاريين الخارجيين لإجراء عمليات ضمان جودة قاعدة الإدارة وتقديرات التكلفة قبل تقديم المشروع إلى البرلمان للموافقة عليه وتمويله، وينبغي أن ينطبق على المشاريع التي تقدر ميزانيتها بأكثر من (500) مليون كرونة نرويجية (أو ما يعادل 60 مليون يورو) تقريبًا. وفي الفترة الحالية منذ 2019 ارتفعت القيمة إلى (1) مليار كرونة نرويجية أو ما يعادل 120 مليون يورو) تقريبًا. (The Royal Norwegian Ministry of Finance, 2015)

https://www.ntnu.edu/concept/the-quality-assurance-scheme

وحقق برنامج "ضمان الجودة" النرويجي تأثيرا ايجابيا على مستوى كفاءة الاستثمار العام، حيث أن تطبيق هذا البرنامج في النرويج قد ساعد في تعزيز كفاءة الاستثمارات ومن ثم توزيع الموارد على نحو أفضل، ويرجع الفضل في ذلك إلى مؤسساتها القوية وخاصة وزارة المالية التي تستطيع إدارة الاستثمارات العامة على نحو جيد وبعيدا عن تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية، وهذا من خلال إخضاع جميع المشاريع العامة لتحليل شفاف للتكلفة والعائد يتولاه خبراء مستقلون. (بورمة، ومرغيت. 2021، ص693).

الخاتمة

وفي الختام بعد الانتهاء من البحث والدراسة عن الاستثمار، يلاحظ أهمية الاستثمار الداخلي والأجنبي للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والمساعدة في تنويع الاقتصاد وإيجاد مصادر دخل متعددة للدولة من خلال إيجاد مشاريع صناعية وزراعية وحرفية وعلمية ثقافية وسياحية وخدمية.

أن الاستثمار الداخلي يوفر فرصة كبيرة للدولة في استدامة التنمية في مختلف المجالات، ومواكبة التطور التكنولوجي الهائل، وتكوين اقتصاد قوي على أسس علمية صحيحة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والازدهار والرفاهية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للفرد بالمجتمع. وجاء البحث موضحًا الاهتمام الذي توليه الدولة بتشجيع الاستثمار بنوعيه الداخلي والخارجي وذلك للفوائد الكبيرة التي يقدمها في المحافظة على الإيرادات المالية وتنميتها.

النتائج:

بعد البحث والدراسة عن الاستثمار تم التوصل إلى عدة نتائج وهي كالآتي: -

1- يقوم الاستثمار بدور مهم وبارز في تحقيق التنمية المستدامة، وهو عامل رئيسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وتطوير البنية التحتية وتحسين الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الديمقراطية والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار، وهو ضمان لتحقيق الاستقرار داخل الدولة.

2- يمثل الاستثمار أداة فاعلة في تعزيز المشاركة الجماعية، وتعزيز التنوع الاقتصادي وزيادة حجم الإنتاج وتوفير المنتجات الاستهلاكية، وتنشيط حركة السوق وزيادة الدخل القومي للدولة، وإيجاد فرص عمل بصورة دائمة وتحسين مستوى الدخل للمواطن وتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

3- أن تحقيق الاستثمار الداخلي الناجح يتطلب توفر المعلومات الكافية عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومعلومات عن السوق المحلي من ناحية نشاطه وحجم استيعابه والقوة الشرائية للمواطن، وآلية تدفق الأموال والمعاملات المصرفية والتمويل المالي، وعن البنية التحتية والطبيعة الجغرافية والمناخية للدولة. ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للاطلاع عليها والوصول إليها في أي وقت، ويتم تحديثها باستمرار؛ حتى تكون دائمًا داعمًا للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بالدولة.

4- أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد الوطني متى أعطيت له الفرصة بالمشاركة في الاستثمار بالدولة عن طريق إعطائهم الفرصة في إنشاء المشاريع الاقتصادية الصغير والمتوسطة. ولمؤسسات المجتمع المدني أيضًا دور فاعل في دعم النمو الاقتصادي، والمشاركة في المراقبة ومتابعة الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في أتخاذ القرار.

5- توجد معوقات تكون عقبة في صنع بيئة مناخها الاستثمار، وتحد من نجاحه نتيجة لانتشار البيروقراطية والفساد الإداري، وافتقار الوضوح والشفافية، وقلة الفنيين والإداريين المهرة. وتؤدي هذه المعوقات إلى فشل الاستثمار وانهيار الاقتصاد الوطني واستنزاف الموارد المالية للدولة، ورهن الاقتصاد بحركة إيرادات النفط والغاز الذي سينضب في يومًا ما.

6- إن وجود التشريعات القانونية التي تشجع على الاستثمار وتنظم وتحدد حدود عملية الاستثمار وتوجيهه عامل قوي ومهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيزهم لبذل جهود أكبر، وتقديم الطرق المناسبة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إطلاقهم لمشاريع اقتصادية في عدة مجالات صناعية وزراعية وسياحية وخدمية واجتماعية وثقافية.

7- يساهم الاستثمار بنوعيه الداخلي أو الخارجي في توفير الأيدي العاملة الماهرة والإداريين المحترفين كذلك يساهم في دعم الموارد البشرية، من خلال إدخال أساليب التدريب الحديثة، وتوفير أفضل طرق التدريب، والمحافظة بصورة مستمرة على المستوى المهني العالي.

8- بينت دراسة تجربة مملكة النرويج أهمية الاستثمار في تنمية الاقتصاد، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمواطنين، والطريقة المثلى في استثمار الإيرادات المالية من خلال إنشاء صندوق سيادي وتوجيه جزء من ايراداته داخليًا في تطوير البنية التحتية المحلية وانشاء المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ودعمها، ودعوة خبراء استشاريين خارجيين لتقيم دراسات الجدوى للمشاريع قبل اعتماده من أجل الحصول على مشاريع ذات جودة عالية جدًا.

التوصيات: -

بعد سرد النتائج التي تم استنتاجها، تم التوصل إلى التوصيات التالية: -

1- يجب ألا تكون استراتيجية الاستثمار الداخلي التي تضعها الدولة تقوم على البحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها وتصديرها كمواد خام؛ بل يجب على الدولة وضع استراتيجية تهدف إلى تشجيع الاستثمار الداخلي في مجالات استخراج المواد الطبيعية الخام والعمل على تصنيعها محليًا وتكوين منتجات ذات جودة عالية، وأشباح السوق المحلي وتنمية الصادرات المحلية.

2- يجب على الدولة مراجعة السياسة الاستثمارية والقوانين واللوائح الصادرة بشأن تشجيع الاستثمار وتنظيمه بصورة دورية، والعمل على تعديله بما يتلاءم مع التطورات الجديدة والمستجدات في بيئة الاستثمار والاقتصاد المحلي، ويجب أن تكون هذه القوانين واللوائح واضحة ومفهومة.

3- يجب على الدولة توفير الضمانات اللازمة لحماية مناخ الاستثمار، وذلك بتوفير مصادر التمويل الدائمة، ووضع القوانين واللوائح التي تشجع على الاستثمار وتنظمه. وتوضيح وتفسير تلك النصوص القانونية من خلال عمل نشرات ارشادية خاص بالاستثمار المحلي وآلياته وطرق تنفيذه. وعلى الدولة أيضًا وضع آليات لمراقبة الأداء الإداري للدولة وتصحيح الأخطاء.

4- يجب توفير المعلومات والبيانات اللازمة حول الاستثمار بنوعيه، والمؤسسات والمشاريع الإنتاجية والنصوص القانونية واللوائح التنظيمية، للمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة، وحل المشاكل الاقتصادية، والقضاء على الفساد والبيروقراطية الإدارية. ولتسهيل تطبيق نظام الحكومة الالكترونية.

5- دعوة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني إلى المشاركة بفاعلية في برامج التنمية المحلية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وأشراكهم أيضًا في أعداد الخطط والدراسات لدعم الأنشطة الصناعية والحرفية والثقافية، وإيجاد الحلول الناجعة لمعوقات الاستثمار.

6- يجب على الدولة توفير برامج تدريبية والاهتمام بتأهيل وتدريب الإداريين والموظفين والفنيين العاملين بالمشاريع الاقتصادية والصناعية، وأعداد برامج تدريبية متطورة وندوات وملتقيات اقتصادية، وتكون مواكبة للتطورات العلمية والتكنولوجية، والعمل على نشرها وتعميمها للرقي بالمستوى العلمي والمهني للأيدي العاملة بالمشاريع والأنشطة الاستثمارية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

7- متابعة ودعم آليات تطبيق قانون تشجيع الاستثمار المحلية، ومتابعة وتطوير ومراقبة النظام المصرفي، وتحديد مساهماته في الاستثمار، وتوضيح الأسلوب المتبع في التمويل المالي وآليات المتابعة والمراقبة والأشراف.

8- إعداد أبحاث ودراسات علمية عن الاستثمار والجدوى الاقتصادية للمشاريع، ودعوة خبراء مستقلون من خارج هيئات تشجيع وتنظيم الاستثمار، لمراجعة وتقيم تلك الأبحاث والدراسات وإعطاء الآراء والنصائح بخصوصها وتصحيح الأخطاء، للحصول على دراسات جدوى ممتازة ومتكاملة وواضحة المعالم والأهداف والفوائد الممكن الحصول عليها.

9- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تطبيق الاستثمار بنوعيه الداخلي والخارجي، واستخلاص أفضل الأساليب والطرق الناجحة لاستثمار الإيرادات المتاحة، وكيفية الحصول على أفضل فائدة اقتصادية ومالية وفنية.

المراجع

أولاً: -المراجع العربية

1- إبراهيم علي، والحمداني شيرين. (1990). مؤسسات مالية متخصصة. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

2- أبو النصر مدحث، وياسمين مدحث محمد. (2017). التنمية المستدامة-مفهومها-ابعادها-مؤشراتها. ط1. المجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة. مصر.

3- بلفرار الطيب، وحفاف سعاد. (2021). "دور آليات التسويق المحلي في دعم فرص الاستثمار المحلي في الجزائر ولاية تيسمسيلت – نموذجا". المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية: 6 (2): 678-697

4- بلقاسم، فاروق. (2010). النموذج النرويجي إدارة المصادر البترولية. ط1. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

5- بورمة هشام، ومرغيت عبدالحميد. (2021). " تجربة النرويج في حوكمة المشروعات الاستثمارية العامة والدروس المستفادة للجزائر". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: 8 (1): 677-697.

6- بوعيطة عبدالرزاق، وبوقرة عيسى. (2018). "الحكم المحلي الرشيد ودوره في تحقيق التنمية المحلية - حالة الجزائر". مجلة الميادين الاقتصادية: 1 (1): 45-60.

7- زياد، رمضان. (2008). مبادئ الاستثمار المالي الحقيقي. ط4. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.

8- شلابي، نعيمة. (2012). "دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر". مجلة البحوث والدراسات العلمية: 6 (2): 241-265.

9- عبداللاوي عبدالسلام، وأمال بوبكر. (2020). " دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي وخلق الثرة وتفعيل التنمية المحلية في الجزائر". مجلة الاقتصاد والمالية: 6 (1):91-102.

10- قانون تشجيع الاستثمار الليبي رقم 9. (2010).
https://investinlibya.ly/Doc/LawNo(9)2010_Ar.pdf

11- قانون تنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار رقم 13. (2010).
https://kenanaonline.com/files/0070/70050/13.pdf

12- قرار اللجنة الشعبية العامة بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (9) اسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار رقم 499. (2010).

13- قرار اللجنة الشعبية العامة بشأن إنشاء الهيئة العامة للتمليك والاستثمار رقم 89. (2009).
https://security-legislation.ly/ar/law/34717

14- قومان، مناف. (2016) "كيف تستفيد السعودية من تجربة النرويج في قطاع النفط؟".
https://www.noonpost.com/content/10252
15- معروف، هوشيار. (2003). الاستثمارات والاسواق المالية. ط1، دار صفاء. عمان. الأردن.
16- محمد، عبدالحي. (2010) "ندوة تدعو إلى الاستفادة من تجربة النرويج في التنويع الاقتصادي".
https://www.albayan.ae/economy/2010-10-27-1.297649

ثانياً: -المراجع الأجنبية

1- Hayes, Adam. (2022) "Investment Basics Explained With Types to Invest In". https://www.investopedia.com/terms/i/investment.asp
2- Roberto Echand & Erin Scronce. (2016) "Three Key Ideas for Creating Effective Investment Policies". https://blogs.worldbank.org/trade/three-key-ideas-creating-effective-investment-policies
3- The Royal Norwegian Ministry of Finance. (2015). Quality Assurance Scheme for Major Investment Projects. Norway: Norwegian University of Science and Technology. https://www.ntnu.edu/concept/the-quality-assurance-scheme

.....